

إدارة التنمية في ولاية جنوب كردفان

التحديات وأثر المشروعات التنموية على الاستقرار السياسي

حسن حامد مشيكة^(*)

المستخلص:

تناولت هذه الورقة إدارة التنمية في ولاية جنوب كردفان / جبال النوبة في ظل الحكم الفيدرالي من خلال التعرف على مستوى الحكم الولائي والمحلي، وأبرز المشكلات والتحديات التي تواجه إدارة التنمية، وعملية الاستقرار السياسي في الولاية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الورقة أن ضعف البنيات التحتية أثر بشكل كبير في إقامة مشروعات تنموية مما انعكس سلباً على عملية الاستقرار السياسي في الولاية. وإن إدارة التنمية للموارد المتنوعة في الولاية إذا ما تم تفعيلها بصورة مثلى، لاسيما في الزراعة والثروة الحيوانية، فإن ذلك سوف يحل العديد من مشكلات سكان جنوب كردفان. وبالرغم من أن اتفاقية السلام الشامل لسنة 2005م قد تضمنت إيرادات معقولة للولاية إلا أن هناك عقبات حالت دون الاستفادة منها في الجانب التنموي، أهمها عدم ترتيب أولويات التنمية في الولاية. وأوصت الورقة بأن عملية إنفاذ إدارة تنمية فاعلة في الولاية تستدعي ترتيب الأولويات حسب احتياجات كل محلية، بجانب تحقيق الاستقرار السياسي في الولاية.

Abstract:

This paper addresses the management of development in the State of Southern Kordofan / Nuba Mountains under the federal government by identifying the State and local

^(*) أستاذ مساعد، قسم العلوم السياسية-كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية - جامعة الخرطوم

government levels, highlighting the problems and challenges facing the development management process and political stability in the State. The main findings were that fragile infrastructure impact heavily on the establishment of development projects, which in turn negatively affects the process of political stability in the State. The optimal utilization of the development management of the various resources in the State, particularly agriculture and livestock, will solve many problems of the people of Southern Kordofan. Although the Comprehensive Peace Agreement of 2005 had set reasonable revenues for the State, there are obstacles, mainly the lack of prioritization of the development in the State. The paper recommends that the process of managing the development of effective enforcement in the State entails prioritizing the needs of each Locality, as well as the realization of political stability.

1. مقدمة:

إن إدارة التنمية هي إدارة السياسات والبرامج والمشروعات التي تخدم أغراض التنمية المتمثلة في تنشيط وتسهيل برامج محددة، بهدف إحداث حراك اجتماعي ونهضة اقتصادية من خلال التغيير والابتكار على نحو فعّال وجاذب للمواطنين. وتعد إدارة التنمية من القضايا المهمة في الدول النامية، فقد واجهت تحديات عديدة؛ ومازالت تعترضها الكثير من الإكالات وبخاصة في مجال تنفيذ وإدارة المشروعات التنموية والبرامج التي غالباً ما تخفق العديد من الدول النامية في إنفاذها كما ينبغي لأسباب متباينة منها قلة التمويل وضعف الكفاءات الإدارية، وبالتالي فإن هذا يؤثر على عملية الاستقرار السياسي. والسودان شأنه شأن العديد من الدول النامية، فقد ظلت إدارة التنمية فيه مجابهة بتحديات جمة، رغم تطبيقه

للنظام الفيدرالي الذي هدف منه إلى حل مشكلات النزاعات على المستويات الإقليمية وتحقيق التوازن التنموي وتوسيع المشاركة السياسية، وتتمثل تلك التحديات في زيادة التنمية الصناعية وتحقيق الأهداف العريضة للتنمية.

تركز هذه الورقة على تجربة ولاية جنوب كردفان / جبال النوبة في الحكم

الفيدرالي من خلال التعرف على مستوى الحكم الولائي والمحلي، وأبرز المشكلات والتحديات التي تواجه إدارة التنمية وعملية الاستقرار السياسي. ونستخدم المدخل التاريخي لنتبع التطور الإداري للولاية عبر التاريخ الحديث منذ النظام المركزي الذي أخذت به الدولة السودانية في فترة ما قبل الاستقلال وما بعده، والتغيرات الإدارية التي حدثت في جنوب كردفان من حذف وإضافة. ونركز بالأساس على الحكم الفيدرالي في الولاية منذ تأسيسه ، وفي هذا الخصوص نستخدم المنهج التحليلي والوصفي لسبر غور الأشياء. وهدفنا الأساسي الذي نرمي إليه في هذه الورقة هو معرفة ما إذا كان هناك تطور قد حدث بالفعل في الأسلوب الإداري للحكم في الولاية؟ وما هي أبرز المعوقات التي تواجه عملية التنمية في إنفاذ المشروعات؟ وهل المشروعات التنموية تؤثر على عملية الاستقرار السياسي في الولاية؟

فرضيات الورقة:

- افتقار ولاية جنوب كردفان للبنيات التحتية أثر بشكل كبير على إقامة مشروعات تنموية تساعد في تحسين الأحوال المعيشية للسكان، وعملية الاستقرار السياسي في الولاية .
- إدارة التنمية للموارد المتنوعة في الولاية إذا ما تم تفعيلها بصورة مثلى ، لا سيما في الزراعة والثروة الحيوانية فإن ذلك يحل الكثير من مشكلات سكان جنوب كردفان.

■ بالرغم من أن إتفاقية السلام الشامل لسنة 2005م قد حددت إيرادات معقولة للولاية إلا أن هناك عقبات تحول دون الاستفادة منها في الجانب التنموي، أهمها عدم وجود كوادر إدارية مؤهلة ومدربة، وعدم ترتيب أولويات التنمية في الولاية ()

2. ولاية جنوب كردفان: النشأة والتطور

تقع ولاية جنوب كردفان في وسط السودان الغربي بين خطي طول 25 و32 شرقاً وبين دائرتي عرض 45 و 90 شمال خط الاستواء، وهي مع ولاية شمال كردفان مجتمعة تمثل كردفان الكبرى. (1) يحد الولاية من ناحية الجنوب ولايتا شمال بحر الغزال والوحدة، ومن الشمال ولاية شمال كردفان ومن الشرق ولايتا أعالي النيل والنيل الأبيض، أما من جهة الغرب فتحدها ولاية جنوب دارفور. يسود الولاية مناخ السافانا الغنية وتصحبه أمطار جنوبية متوسطة المناخين، وتتراوح بين 400 م ملمتر في شمال الولاية و850 م ملمتر في جنوبها.

يبلغ عدد سكان ولاية جنوب كردفان حسب الإحصاء السكاني للعام 2008م حوالي مليون وأربعمائة وستة آلاف نسمة . ويقطن حوالي 41.5% من هؤلاء السكان في الحضر بينما الذين يعيشون في الريف تصل نسبتهم إلى 58.5%، وهؤلاء تغلب عليهم حياة البداوة وينتشرون في الجزء الشمالي من الولاية. أما المزارعون فيتمركزون في الجزء الجنوبي. ويتوزع سكان الحضر في المدن الرئيسية التالية: كادوقلي، الدلنج، تلودي، ورشاد، الفولة، بابنوسة، المجلد. هذا بجانب التنوع الإثني في التركيبة الاجتماعية، إذ توجد بهذه الولاية مجموعات عرقية تنحدر من أصول زنجية وعربية بمختلف فروعها رغم أن العنصر الزنجي هو الغالب على سكان ولاية جنوب كردفان.

وعبر التاريخ الطويل فإن هذه المجموعات العرقية تمازجت مع بعضها البعض ومع العناصر العربية التي جاءت إلى هذه المنطقة منذ مئات السنين وانتجت خليطاً يتوزع الآن في أنحاء الولاية المختلفة وارتبط ثقافياً ومعيشياً، وتكامل اجتماعياً. (2) ويظهر هذا التمازج بوضوح بين النوبة والحوازمة والمسيرية الزرق في منطقة لقاوة، وبين المسيرية ودينكا أبيي في الجزء الجنوبي الغربي من الولاية. وبالتالي فإن هذا التزاوج والتمازج جعل التعايش السلمي بين هذه المجموعات هو السمة الغالبة المميزة لها رغم النزاعات التي تحدث أحياناً بين بعض القبائل بسبب الاحتكاكات بين الرعاة والمزارعين، والصراع الذي ربما يدور بين بعض المجموعات في المنطقة، لكن في نهاية المطاف وفي الغالب يتوصل أطراف النزاع إلى تسويات مرضية تعود بعدها الأمور إلى طبيعتها. ويمكن أن ندلل على ذلك بأمثلة حدثت في الفترة الأخيرة. فقد وقعت العديد من النزاعات بين النوبة والبقارة، وقد تم احتواء ذلك بواسطة إبرام اتفاقيات السلام الأهلية " منذ العام 1993م أبرمت العديد من الاتفاقيات المباشرة بين عشائر النوبة والبقارة منها اتفاقية برام للعام 1993م، واتفاقية الرجفي للعام 1996. (3) وللمزيد من التفصيل حول التكوين القبلي في ولاية جنوب كردفان، نجد أن الخارطة القبلية تتكون على النحو التالي: (4)

أ. النوبة ويقطنون في سلسلة من الجبال تتكون من تسعة وتسعين جبلاً تتوزع على النحو التالي:
الجبال الشمالية: وتسكنها قبائل: المورو، والكواليب، النيمانج، الأجانج، الشات، الداير والغلفان.

ب. الجبال الوسطى: وهي موطن لقبائل اللادو، والتيرا، والشاواي.

ج. الجبال الجنوبية: ويقطنها الميري، الكرنفو والمورو.

د. الجبال الشرقية : ويتوزع فيها: الكاجا كاجا والموريب.

أما المجموعات ذات الأصول العربية البدوية وبخاصة رعاة الأبقار فقد هاجرت إلى منطقة جنوب كردفان منذ مئات السنين بحثاً عن الكلاً والماء لحيوانتهم واستقروا في المناطق التالية : -

أ. الحوازمة: استقرت هذه القبيلة في المنطقة ما بين مدينة الأبيض شمالاً وبحيرة الأبيض جنوباً .⁽⁵⁾

ب. قبيلة المسيرية الحُمر: استوطنت هذه القبيلة في جنوب غرب كردفان وتنتشر في مناطق: بابنوسة، المجلد، الميرم وحتى الحدود المتاخمة للدينكا في جنوب السودان. هذا بجانب العديد من القبائل ذات الأصول العربية وإن كانت أعدادها قليلة مقارنة بين القبيلتين السابقتين .

ج. قبيلة المسيرية الزرق: ويتوزعون في المناطق الواقعة في الشمال الشرقي من ولاية جنوب كردفان ، مثل منطقة لقاوة .

ولم تشهد منطقة جنوب كردفان النظم الإدارية الحديثة إلا في العهد التركي- المصري. وقبل هذا العهد كانت هناك نظم إدارية تقليدية تسود في المنطقة، ما كان يعرف بنظام المشيخات والمكوكيات، هذا فيما يختص بالجزء الشرقي من المنطقة. أما في الجزء الغربي من المنطقة، التي يغلب على سكانها المنحدرون من أصول عربية كانت تدار بنظام الإدارة الأهلية.⁽⁶⁾ وفي عهد الحكم الثنائي قُسم السودان إلى مديريات،⁽⁷⁾ واتخذت مديرية جبال النوبة مدينة تالودي عاصمة لها في العام 1914م. وكانت تضم في أرجائها كافة مناطق جبال النوبة المعروفة باستثناء منطقة توجة التي كانت ضمن مدن مديرية جبال النوبة، إلا أنها أضيفت لاحقاً إلى إدارة أعالي النيل. وإثر ظروف سياسية ما نقلت العاصمة من تالودي

إلى الأبيض في العام 1929م، وصارت بذلك منطقة جبال النوبة تابعة لمديرية كردفان . (8)

وفي العهد المايوي وتحديداً في العام 1974م قسمت كردفان الكبرى إلى مديريتين، شمال كردفان وجنوب كردفان. أما شمال كردفان فاتخذت الأبيض عاصمة لها، بينما صارت مدينة كادوقلي عاصمة لجنوب كردفان.

لقد قسمت مديرية جنوب كردفان إلى أربعة مناطق على النحو التالي:

1. المنطقة الشمالية وتشمل: الدلنج وأريافها، وريف الدبيبات وريفي هبيلا.
2. المنطقة الجنوبية وتشمل: مدينة كادوقلي (العاصمة) وأريافها، وريفي أم دورين وريفي برام وريفي هبيان.

3. المنطقة الشرقية وتشمل: الرشاد، أبوجبيهة، العباسية، تالودي.

4. المنطقة الغربية: وتشمل أرياف: لقاوة، الفولة، بابنوسة، المجد، وأبيي.

وفي تطور لاحق وبعد إعادة تقسيم السودان إلى ولايات في العام 1994م قُسمت كردفان الكبرى إلى ثلاث ولايات وهي: ولاية شمال كردفان، ولاية جنوب كردفان، وولاية غرب كردفان⁽⁹⁾. وما يهنا هنا - ولأغراض هذه الورقة - ولاية جنوب كردفان التي اختيرت مدينة كادوقلي عاصمة لها. فقد صار بالولاية مستويان من الحكم: المستوى الولائي، والمستوى المحلي، أما المحافظات فقد أصبح عددها (5) وهي: كادوقلي، الدلنج، الرشاد، أبوجبيهة، وتالودي. وبإجازة دستور السودان لسنة 1998م، أصبحت المحافظات تمثل مرحلة انتقالية، إذ لم يتضمنها الدستور⁽¹⁰⁾. بينما بلغ عدد محليات الولاية (30) محلية، منها محليات للمدن وأخرى للأرياف⁽¹¹⁾.

شهدت فترة تطبيق النظام الفيدرالي عدم الاستقرار السياسي في الولاية وبخاصة مناطق جبال النوبة التي كانت تدور فيها الحرب بضرارة، وتعطلت نتيجة

لذلك التنمية. كما أن هذه الفترة افتقدت الكوادر الإدارية المؤهلة التي كان يمكن أن تضطلع بدورها في الجهاز التنفيذي على المستوى المحلي كما ينبغي . وبذلك، وفي ظل هذا الوضع المتردي الذي شهدته معظم أطراف الولاية والذي فاقمته الحرب التي أثرت كثيراً على الأداء الإداري الحكومي - على وجه الخصوص - في جزء كبير من الولاية، بجانب عدم استتباب الأمن، لكل ذلك يصبح الحديث عن التطور الإداري في الولاية كأنما هو محاولة للحرث في البحر. فصحيح على المستوى النظري حدث تقدم نوعاً ما في أسلوب الحكم الإداري الذي جاء بالفيدرالية كخيار مناسب للحكم والإدارة بينما على الواقع كان من المستحيل تطبيق هذا النمط من الحكم في ظل حرب كانت تدور بضراوة بين الحكومة الاتحادية والمتمردين في الولاية .

ويعترف تقرير حكومة ولاية جنوب كردفان في الفترة يناير 1998م إلى سبتمبر 1998م بهذا التردّي للأداء الحكومي على المستوى الولائي والمحلي، وهذا يعزز ما ذهبنا إليه. إذ يذكر التقرير أن معوقات الأداء تتمثل في "اضطراب الحالة الأمنية في بعض مناطق ولاية جنوب كردفان، وعدم توفر وسائل الحركة. بجانب اتساع رقعة الولاية وانعدام الطرق المعبدة، وعدم وجود الكادر البشري المدرب".⁽¹²⁾ ومهما يكن من أمر، فإن ولاية جنوب كردفان ومنذ تطبيق الحكم الفيدرالي فيها افتقدت التنمية والتطور الإداري في كافة المستويات، بل نستطيع القول إن المستوى الإداري ظل ضعيفاً للغاية في مناطق جبال النوبة، والتي كانت تسيطر على جلها الحركة الشعبية لتحرير السودان .

وبعد توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار في يناير 2002م ، وصفت ولاية جنوب كردفان في هذه الاتفاقية بأنها جبال النوبة بالإضافة إلى محافظة لقاوة التي تتبع لولاية غرب كردفان، وذلك بغرض التحديد الجغرافي لانتشار واإعادة انتشار القوات

بين الطرفين.⁽¹³⁾ إن تضمين الاتفاقية منطقة لقاوة لجبال النوبة أمر يسترعي الانتباه، فالمعروف أن منطقة لقاوة تتبع لولاية غرب كردفان، وسنرى كيف أحدث ذلك إشكالات في مفاوضات نيفاشا بين حكومة السودان والحركة الشعبية حول حسم النزاع في ولاية جنوب كردفان.

لقد وقعت اتفاقية السلام الشامل في نيفاشا بكينيا بين حكومة السودان والحركة الشعبية في 9 يناير 2005م، تلك الاتفاقية التي أوقفت الحرب التي ظلت مستمرة بين أبناء الوطن الواحد لعدة عقود من الزمان، وكانت ولاية جنوب كردفان جزءاً من ذلك الصراع حيث استمرت الحرب فيها لأكثر من ثمانية عشر عاماً.⁽¹⁴⁾ وقد عولجت قضية هذه الولاية ضمن معالجة قضية النيل الأزرق. وكان أن تم بموجب هذه الاتفاقية تذييب ولاية غرب كردفان في ولايتي شمال وجنوب كردفان. وصار بذلك وضع ولاية جنوب كردفان يختلف عما كان عليه بعد تقسيم ولايات السودان في العام 1994م، فبعد مضي أكثر من عشرة أعوام على هذا التقسيم عادت كردفان الكبرى كما كانت عليه في السابق، أي قبل عشرين عاماً من تاريخ تقسيمها إلى ثلاث ولايات، حيث كانت في العام 1974م مقسمة إلى مديريتين: شمال كردفان وجنوب كردفان. ودار نقاش كثيف بين طرفي التفاوض حول حدود ولاية جنوب كردفان، ولذلك ربما كان تذييب ولاية غرب كردفان بمثابة الحل الوسط بين المتفاوضين في نيفاشا، وهنا يبرز سؤال جوهري: هل عملية تذييب ولاية بأكملها في ولايتين اثنتين دون الرجوع إلى المجلس التشريعي الولائي لتلك الولاية والرجوع كذلك إلى المجلس الوطني، بل وشعب تلك الولاية، هل يمكن أن يكون مثل هذا القرار شرعياً ودستورياً؟ .

وبالرجوع إلى دستور جمهورية السودان لسنة 1998م في بابه السادس حدود الولايات المادة 109 نقرأ الآتي " تقوم حدود الولايات على حالها يوم نفاذ

الدستور، ويجوز تعديل الحدود بينها بقانون يجيزه المجلس الوطني ويوقع عليه رئيس الجمهورية، بعد سماع رأي المجلس والولاية للولايات المعنية⁽¹⁵⁾. ومن المؤكد أن أهل ولاية غرب كردفان ومجلسها التشريعي لم يتم استشارتهم بل لم يوافقوا على ما تم، بناءً على هذا فإن مسألة تدويب ولاية غرب كردفان لم يراع فيه الجوانب القانونية الكافية. ومرد ذلك التدويب الذي تم ربما كان القصد منه حل إشكال الصراع حول حدود ولاية جنوب كردفان، والتي ذكرنا سابقاً أن إضافة منطقة لقاوة لجبال النوبة سوف يحدث مثل هذا الإرباك والاختلاف حول الحدود الذي تمت تسويته لاحقاً بإخفاء ولاية غرب كردفان كاسم.

وعلى كل، فقد ورد في الفصل الخامس من اتفاقية السلام الشامل تحت عنوان حسم النزاع في ولايتي جنوب كردفان /جبال النوبة والنيل الأزرق في المبادئ العامة (2) الآتي:- " حدود ولاية جنوب كردفان / جبال النوبة هي نفسها الحدود السابقة لمديرية جنوب كردفان عند تقسيم كردفان الكبرى إلى مديريتين ".⁽¹⁶⁾ وبموجب هذه الاتفاقية صارت جنوب كردفان بوضعها الجديد جزءاً أصيلاً من الدستور القومي الانتقالي لسنة 2005م ، وأصبح الجزء الجنوبي من ولاية غرب كردفان ضمن ولاية جنوب كردفان، وزادت عدد محليات الولاية الجديدة وأصبحت ثماني محليات.

وعلى الصعيد الإداري تم الآتي :⁽¹⁷⁾ استوعب العاملون في الجزء الجنوبي من ولاية غرب كردفان السابقة في ولاية جنوب كردفان، وتبعاً لذلك وحدت سجلات الوظائف وإنفاذاً لاتفاقية السلام الشامل تم إنشاء وزارات جديدة حيث تم فض الإلتباط الوظيفي مع الوزارات القديمة، بمعنى توزيع القوى العاملة على الوزارات الجديدة على أساس الاختصاص . وكذلك إنفاذاً لبروتوكول جنوب كردفان / جبال النوبة ، أنشئت إدارات في مستوى نائب المدير العام للوحدات الحكومية في مدينة

الفولة (العاصمة القديمة لولاية غرب كردفان) العاصمة الثانية لولاية جنوب كردفان.

وما كان لهذا الاندماج وتوزيع شاغلي المناصب الدستورية ليتم دونما خلافات عديدة نجمت بين قيادات جنوب كردفان بوضعها القديم وقيادات الجزء الجديد المضاف إليها من ولاية غرب كردفان. فاختيار العاصمة مثلاً، حسم بعد شد وجذب حيث أُختيرت كادوقلي في نهاية الأمر. كما أن توزيع المحليات زاد العبء الإداري على حكومة الولاية التي تتسم الأمور فيها بتعقيدات شديدة في كافة الجوانب الإدارية والسياسية، في ظل عدم توفر الموارد المالية الكافية والكوادر المدربة على مستوى المحليات.

على صعيد آخر فإن الموارد الطبيعية هي دعامة القوة والأمن والرخاء، ذلك لأنها تؤثر بصورة مباشرة على حياة الإنسان. وتوصف الموارد عادة بالندرة لأن حاجيات الإنسان متجددة، فكلما أشبع حاجياته ظهرت حاجيات أخرى. والسودان بلد متعدد الموارد الاقتصادية، وفي ولاية جنوب كردفان على وجه الخصوص تنتوع الموارد الطبيعية، فمثلاً يوجد في السودان أحد عشر نوعاً من المعادن توجد منها بالولاية ثمانية أنواع، أبرزها البترول، اليورانيوم، الفوسفات. (18) وتزخر ولاية جنوب كردفان بأراضٍ زراعية خصبة قلما توجد في أي من ولايات السودان ففي محليات (كادوقلي، الدنج، الرشاد، أبوجبيهة، وتلودي وفقاً لإحصائية أجريت في العام 1999م) بلغ عدد الأراضي المستغلة (آلية وتقليدية) نحو أربعة ملايين ونصف مليون فدان من الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة في تلك المحليات والبالغ قدرها حوالي أحد عشر مليوناً تقريباً. إن الجدول رقم (1) في (الملاحق) يوضح الأراضي المستغلة وغير المستغلة في ولاية جنوب كردفان قبل توقيع اتفاقية السلام الشامل في العام 2005م.

يعتمد حوالي 93% من سكان الريف في ولاية جنوب كردفان على استغلال الأرض للحصول على مصادر الغذاء والدخل. وتتنوع استخدامات الأرض في الولاية فالبعض يمارس فيها الزراعة بمختلف صنوفها بينما آخرون يستغلون الأرض لرعي الماشية. أما بالنسبة للعمل في مجال الزراعة فإن السكان في الولاية ينقسمون إلى ثلاث مجموعات تمارس الزراعة على النحو التالي: (19)

المجموعة التي تمتلك مزارع بالقرب من مناطق السكن، وتزرع المحاصيل التالية: الدخن الذرة، و في الغالب تستخدم من أجل الغذاء الذاتي. بجانب السمسم، الفول السوداني، والكردي، والقطن، كمحاصيل نقدية. أما المجموعة شبه الرحل والرعاة: وهؤلاء يمارسون مهنة الزراعة بالقرب من مساكنهم وعادة يزرعون الذرة. ومساحة المزرعة في الغالب صغيرة مقارنة بمساحة المزرعة للمجموعة الأولى، ذلك لأن هذه المجموعة تعتمد على بيع بعض ماشيتها لتغطية احتياجاتها الأساسية.

والمجموعة الثالثة التي تمارس الزراعة الآلية بدأت العمل في هذا المجال منذ العام 1970م في مشاريع زراعية واسعة تم تقسيمها وترخيصها بغرض الاستثمار. وأهم المحاصيل الزراعية المنتجة في هذه المشاريع هي الذرة، السمسم، والقطن.

وتمتلك ولاية جنوب كردفان ثروة حيوانية كبيرة تقدر بنحو (6.696.297) رأس من الماشية (انظر الجدول رقم (2) في الملاحق). رغم توفر هذه الأعداد الكبيرة من الثروة الحيوانية إلا أن هناك معوقات حالت دون الاستفادة من هذه الثروة واستغلالها بصورة أمثل. ولقد كانت الحرب الأهلية أهم هذه المعوقات وكان لها تأثيرها السلبي الكبير في عملية استقرار وتسويق الثروة الحيوانية، وماعاد الطلب عليها كمبراً مقارنة بمنتجات الثروة الحيوانية في ولايات السودان الأخرى،

ونتيجة لذلك تدنت أسعارها في الأسواق المحلية .⁽²⁰⁾ وهنا يبرز الضعف في عملية إدارة التنمية وفقاً لإستراتيجية ورؤى علمية محددة تنهض بهذه الثروة من خلال وضع الخطط وتفيذها بتجرد لتعود ثمارها نفعاً لإنسان الولاية أولاً؛ والوطن بصورة عامة. وفي هذا الصدد فإن المراعي التي تتمتع بها جنوب كردفان قلما توجد في أي من ولايات السودان الأخرى.

تتخز ولاية جنوب كردفان بإمكانات اقتصادية هائلة ومتنوعة، وتحتوي الولاية " على ما يزيد من 2.5 مليون هكتار (6 ملايين فدان) من الأراضي الزراعية الخصبة المخططة، وما يزيد عن 10.5 مليون هكتار (25 مليون فدان) من الغابات، وبها ما يزيد عن أربعة ملايين من الماشية. توجد بها كميات كبيرة من خام الحديد تقدر بحوالي 350 مليون طن . " وتحتوي أراضيها على احتياط نفطي كبير لم يتم تحديده بعد في الجزء الغربي من الولاية، وهي إستراتيجياً تجاور مواقع النفط الجاري تشغيلها في المناطق الجنوبية الغربية (أبار هجليج والوحدة) والجنوبية الشرقية (أبار عداريل)، وفي غربها يقع حقلاً أبو جابر وشارف"⁽²¹⁾

ورد في اتفاقية السلام الشامل في فصل نصيب الولاية من الثروة القومية المادة 8-2 أن " الولاية المنتجة للبترول تستحق 2 في المائة من عائدات البترول المنتج فيها كما هو محدد في إتفاق اقتسام السلطة " .⁽²²⁾ كما حددت الاتفاقية مصادر إيرادات الولاية من أربعة عشر بنداً (انظر الملاحق) :⁽²³⁾

وتعتبر هذه البنود الأربعة عشر للإيرادات تطوراً ملاحظاً في (مواعين) الدخل الولائي مقارنة بما خصص للولاية من إيرادات في ظل دستور 1998م، الذي حدد الموارد المالية الولائية في ستة بنود فقط (انظر الملحق رقم (3).⁽²⁴⁾

يمكننا القول بصورة إجمالية إن للدستور الانتقالي قد حدد الإيرادات الولائية بوضوح تام وهي تبدو من خلال ما استعرضناه متوازنة للغاية، إذا ما نظرنا إلى ما

خصص للمستوى الاتحادي من إيرادات وفقاً للدستور الانتقالي. ويظل إنفاذ نصوص الدستور الانتقالي هو التحدي الأكبر لحكومة الوحدة الوطنية التي تسعى لإزالة العقبات التي تقف في طريق التنمية، كما ينبغي أن تدير حكومة الولاية ما تتحصل عليه من إيرادات بعدالة وشفافية تامة لمعالجة الإشكالات التي تقف في طريق النهضة، وتوفير الخدمات الأساسية التي يجب أن يقوم بها الكادر المؤهل المدرب والمتفهم لفلسفة النظام الفيدرالي لا سيما على المستوى الولائي والمحلي والملتزم بتنفيذ أولويات التنمية والمستغل للموارد المالية المتاحة بكفاءة واقتدار.

3. المعوقات التي تجابه عملية التنمية

إن معظم أبناء ولاية جنوب كردفان يجهلون محتوى اتفاقية السلام الشامل وبخاصة الجزئية التي تتعلق بولاية جنوب كردفان/ جبال النوبة، فعدم التوعية بنود هذه الاتفاقية قاد إلى حدوث إشكالات عديدة بين أبناء الولاية حول تفسير بنود الاتفاقية وولّد ذلك صراعاً بين طرفي حكومة الوحدة الوطنية مما أدى ذلك إلى البطء في تنفيذ بنود الاتفاقية والترتيبات الأمنية .⁽²⁵⁾ وتحدث الاحتكاكات عادة بين الرعاة والمزارعين في جنوب كردفان نتيجة لأسباب عديدة أبرزها :⁽²⁶⁾

إن الماشية في السنوات الأخيرة (نهاية التسعينيات من القرن المنصرم وبداية السنوات الأولى من الألفية الثالثة) تزايدت أعدادها ووصلت في العام 2006 إلى ما يقارب المئة ملايين وسبعمئة ألف رأس تقريباً - كما ذكرنا - وبالتالي فإنها تحتاج إلى المزيد من الماء، وهو متوفر بالقرب من المزارع الشيء الذي يجعل الرعاة يقتربون من المزارع لسقي حيواناتهم وعندما تقترب من المزارع لا يستطيعون

التحكم فيها، فيحدث الضرر على المزرعة بفعل الماشية، مما يولد ذلك احتكاكاً بين الرعاة والمزارعين .

حدث توسع كبير في الزراعة التقليدية في جنوب كردفان وبخاصة حول سلسلة جبال النوبة، وصار المزارعون شبه آليون فقد كان المزارع في السابق يمتلك حواشة واحدة ربما تكفي لسد احتياجاته اليومية الضرورية، بينما صار الآن يستحوذ على ما يقارب خمس حواشات، وهذا بالطبع خصماً على المراعي، وتضييقاً للمسارات.

اتبعت الحكومة سياسة التوسع في الزراعة الآلية من خلال تأجير الأرض لأكبر عدد ممن يرغبون الاستثمار في مجال الزراعة. يضاف لهذا أن معظم الذين امتلكوا أراضي واسع (في هببلا كمثال) وفدوا من خارج الولاية، وعندما تحدثت احتكاكات بينهم وبين الرعاة عادة لا يفضلون الحل العرفي إنما يلجؤون إلى المحاكم.

نتيجة للتوسع في الزراعة والزيادة الكبيرة في الثروة الحيوانية صارت موارد المياه غير متوفرة للحيوانات بقدر يتناسب وعددها الآخذ في الازدياد، وبالتالي فقد كثرت الاحتكاكات بين الجانبين (الرعاة والمزارعين) وتفاقت المشاكل التي لم يعد بمقدور الإدارة الأهلية احتوائها مثلما كان يحدث في الماضي.

بجانب ما أوردناه من مشكلات رئيسة في جنوب كردفان، فالأمر لم يقتصر على ذلك بل صارت لتلك المشكلات أبعادها الإقليمية والدولية، مثلما حدث من تدخلات لما كان يجري في جنوب كردفان من صراعات بين الإقليم والمركز والتقاطعات مع قضية جنوب السودان، فبفضل إرادة أهل السودان وحكومة السودان وبمساعدة المجتمع الدولي وقّع اتفاق لوقف إطلاق النار في العام 2002م بين حكومة السودان وأبناء جبال النوبة الذين كانوا يحملون السلاح وقاتلوا الحكومة

من أجل تحقيق مطالب محددة للنهوض بمنطقتهم وانتشالها من الفقر الذي تقبع فيه من خلال إرساء دعائم الأمن والسلام وتحقيق التنمية بجوانبها المختلفة. ثم تبع ذلك معالجة قضية جبال النوبة مع قضية جنوب السودان في نيفاشا بكينيا، ما عرف باتفاقية السلام الشامل ، فقد عولجت قضية جنوب كردفان/ جبال النوبة ومنطقة النيل الأزرق في بروتوكول منفصل كما أوضحنا من قبل. (27)

ومع ذلك فقد ظلت مسألة إيفاد ما اتفق عليه على أرض الواقع يشكل تحدياً كبيراً للأطراف الموقّعة على اتفاق السلام، فالتنمية على وجه التحديد تحتاج إلى وضع الخطط والبرامج وتحديد الأولويات والتمويل اللازم لإنفاذ المشروعات الطموحة لتقليل حدة الفقر، ونشر المزيد من التعليم بين جميع السكان، وتشديد المستشفيات والمراكز الصحية وتوفير الدواء والمعدات اللازمة للعلاج والكادر الطبي المؤهل والمدرّب، وقبل ذلك توفير الماء للإنسان والحيوان، وإقامة البنيات التحتية الأساسية من طرق وكبار وغير ذلك من أولويات التنمية في الولاية.

إذن فإن ولاية جنوب كردفان بوضعها الجديد القديم (بإضافة الجزء الجنوبي من ولاية غرب كردفان إليها)تفتقد للعديد من المشروعات المهمة وإلى الخطط المدروسة، وبالتالي فهي تحتاج إلى ترتيبات إدارية في ظل الوضع الفيدرالي الجديد. وبخاصة التركيز على مستوى المحليات التي تتطلب إعادة الهيكلة والتقسيم لتحديد أولويات التنمية في الولاية بصورة عامة وفي مختلف المحليات على وجه أخص، وفقاً للدستور الولائي بما لا يتعارض مع الدستور القومي الانتقالي الذي حدّد اختصاصات وصلاحيات المستويين الاتحادي والإقليمي (حكومة جنوب السودان) والولائي. بجانب الاهتمام بالموارد المالية التي ينبغي أن توجه لإنفاذ المشروعات التي يمكن أن تنهض بالولاية بما يلبي احتياجات وطموحات سكانها.

4. المشروعات التنموية وأثرها على الاستقرار السياسي:

إن المشروعات التنموية عادة تقوم لتحقيق أهداف محددة، وبالطبع فإن أهداف المشروعات العامة تختلف عن أهداف المشروعات الخاصة، وبالرغم من أن الهدف الرئيسي للنوع الثاني هو تحقيق أقصى ربح ممكن، ولكنهما معاً يهدفان إلى تحقيق عوائد مجزية. والذي نريد أن نركز عليه في هذا المحور هو المشروعات التنموية الحكومية مع عدم إغفال دور المشروعات الخاصة ومساهمتها في إحداث الحراك الاقتصادي والاجتماعي في الولاية. "ونظراً لأن إقامة مشروع أو مشروعات استثمارية جديدة بواسطة القطاع العام هو عبارة عن إضافة خلية أو خلايا جديدة في جسم الاقتصاد الوطني"⁽²⁸⁾ فإن جنوب كردفان بوضعها الراهن تتطلب إقامة مشروعات تنموية عاجلة. ولا شك أن المشروعات التنموية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالاستقرار السياسي، فلا يمكن تنفيذها من غير أن تنهياً ظروف الاستقرار السياسي المناسبة، كما أن عملية إقامتها تساعد على مزيد من الاستقرار السياسي، ذلك لأنها تستوعب نسبة مقدرة من الأيدي الوطنية العاملة، أو هكذا ينبغي أن تكون، وهذا بالطبع يقلل من نسبة البطالة وبالتالي يعالج جزءاً من مشكلة المواطنين في الولاية، بل يساعد على تحسين مستوى المعيشة .

إن اختيار المشروعات التنموية ينبغي ألا يتم عشوائياً، بل وفقاً لمعايير محددة تصنف المشروعات وفق أولويات المحليات في الولاية وتمكن من المفاضلة بينها وتسهيل عملية الاختيار بغية اتخاذ القرارات المناسبة وفقاً لنظرة شمولية واسعة تراعى فيها كافة الجوانب الاقتصادية والفنية والمالية والإدارية.⁽²⁹⁾ وأيضاً عملية إنفاذ المشروعات التنموية تتطلب تهيئة النظام الإداري المناسب الذي يسهل عملية انسياب هذه المشروعات في إطار قوانين تحفظ حقوق جميع أطراف العملية التنموية. وفي ظل النظام الفيدرالي السوداني الذي أرسيت دعائمه

بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل في يناير 2005م، فإن ولاية جنوب كردفان كغيرها من ولايات السودان الفيدرالية لها وضعيتها التي تميزها عن سائر الولايات بالسودان، وذلك لعدة أسباب - سنذكرها بعد قليل - تظل هذه الولاية مجابهة بتحديات كثيرة من أجل النهوض وإِنفِاذ مشروعات تنموية عديدة تسهم في عملية الاستقرار السياسي في نظام الحكم، والذي إذا تحقق حتماً سيؤدي إلى تهيئة المناخ العام في الولاية والذي من خلاله يمكن إحداث حراك تنموي فعال يساعد في حل كثيرٍ من الإشكاليات التي تواجه الولاية في ظل هذا الوضع المعقد الذي تعيشه اليوم.

إن المشروعات التنموية التي نُقِّدَت في فترة ما بعد اتفاقية وقف إطلاق النار الموقعة في العام 2002م كانت بتمويل أجنبي ولم توجه حسب الأولويات بل لم تستفد منها نسبة مقدره، ولم تكن ذات عائد تنموي يذكر على أهل الولاية الذين أرهقتهم الحرب. ومن غير توفير التمويل اللازم يستعصى إنفاذ أي مشروع اقتصادي كبير ذي عائد مادي على الولاية، وبالتالي ولطالما أن الولاية تزخر بإمكانات مادية متنوعة فإن إنفاذ المشاريع يتطلب فقط أن تستغل تلك الموارد بصورة مثلى بعد توفير التمويل المناسب. فهناك الأراضي الزراعية الوفيرة والماشية، بجانب الموارد المعدنية وما إلى ذلك، فجميع هذه المقومات التنموية تحتاج إلى الإرادة السياسية والتخطيط الجيد لتنفيذ مشروعات محددة للنهوض بالولاية.

5. أولويات التنمية والسلام

تعاني ولاية جنوب كردفان من مشكلات عديدة، كما أوضحنا من قبل، وبالتالي من الأهمية بمكان أن تُردَّب أولويات التنمية بما يتناسب وخصوصية واحتياجات كل محلية على حدة، وهذا بالطبع سوف يساعد في حل الكثير من

المعضلات. كما أن تطبيق الثوابت الإدارية على الواقع العملي يتطلب إتباع نهج الإدارة العلمية كما مبيّن أدناه : (30)

أهمية التعرف على المشكلة التي تستوجب المعالجة مع ضرورة تلمس أبعادها، وتحديد أطرها بوضوح تام وتركيز الجهد على حلها .
أن تجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالمشكلة والعمل على فحصها وتحليلها لكي تساعد على تبيان أبعاد المشكلة وإبراز الحلول المثلى لمعالجتها.
تحديد كل الخيارات والبدائل المتاحة لحل المشكلة .
النظر بعمق إلى البدائل المتاحة لحل المشكلة وذلك من خلال التعرف على سلبيات وإيجابيات كل بديل على حدة.

تحديد أفضل بديل من ضمن البدائل المتاحة لحل المشكلة.
أن يتخذ القرار الصائب باختيار الحل المناسب وتطبيقه.
متابعة نتائج القرار والعمل على تقييم آثاره ومعالجة أي انحراف يحدث.
ومن خلال زيارتنا الميدانية للولاية تبين لنا، بما لا يدعو مجالاً للشك، أن العملية التنموية بكل ما يتصل بها في جميع محليات الولاية تحتاج إلى بعد نظر وإلى رؤية عميقة، فهناك مشروعات مشتركة تحتاج إليها كل المحليات بولاية جنوب كردفان على المدى القصير، ومشروعات أخرى تستوجب الإنفاذ على المدى المتوسط أو المستقبل المتوسط، ومن خلال هذه المشروعات يمكن الوصول إلى الأهداف المرجاة.

إن عملية إدارة التنمية في ولاية عانت الكثير من جراء الحرب والتهميش، لهو أمر يتطلب تطوير ثقافة المجتمعات المحلية وعلاقاتها البيئية وتفعيل عوامل ترابطها. ولعل الواقع الاجتماعي في جنوب كردفان هو نتاج لعوامل سوسولوجية نابعة من المجتمعات المحلية المتساكنة في الولاية لفترة ربما تصل لخمسة قرون

من الزمان. (31) ولكن يرى بعض الباحثين أن تلك الحرب أدت إلى تفكك النسيج الاجتماعي نتاجاً للسياسات الخاطئة التي اتبعتها الحكومة تجاه الولاية، وعدم الاكتراث لمطالب الجماعات التي حملت السلاح ضد الدولة. بل يذهب الناقدون لسياسات الدولة تجاه جنوب كردفان ويشنتون أكثر من ذلك عندما يصورون أسس التعايش السلمي بأنها أصبحت في مهب الريح، حيث يقول الدكتور/ حامد البشير أستاذ علم الاجتماع والاثروبولوجيا الاجتماعية السابق بجامعة الخرطوم "لقد التهمت الإنقاذ أسس التعايش السلمي بين النوبة والعرب التهاماً، وتركت رحابة ثقافتهم صحراء جرداء إلا من ذكريات تضرب بعيداً في أعماق التاريخ وترويبها قصص عن كرام المواطنين في المجتمعات المحلية من الطرفين أما الآن وبفعل سياسات الإنقاذ ممثلة في ذراعها السياسي المؤتمر الوطني، فقد أزممت العنصرية الأنوف وأصبحت هي المزاج الغالب للحياة في جنوب كردفان". (32)

صحيح أن النزعات الإثنية والجهوية صارت محل نقاش للعديد من النخب السودانية، وأصبح الكثيرون يروجون لها ربما لخلق بذور الفتنة بين أبناء الوطن الواحد، وإن كنا لا ننفي علو صوت الإثنية بين بعض أهل السودان، لكنها ليست بالقدر الذي صورها به الدكتور حامد البشير. فهو يضيف أيضاً عندما يرسم صورة للمجتمع المحلي في جنوب كردفان قائلاً: " ... ونتيجة لكل ذلك ، أصيب المجتمع المحلي في جنوب كردفان بحالة الدوار وانعدمت فيه الجرأة والمبادرة والحيوية ، وأصبح فأقلاً القدرة على إعادة إنتاج ذاته وتجديد خلاياه وتوثبه كما كان في السابق" (33). ربما ينطبق هذا الوصف لحد ما على جزء كبير من مجتمع جنوب كردفان في حالة الحرب التي كانت تعيشها الكثير من مدن وأرياف الولاية، ولكن بعد توقيع اتفاقيتي السلام في 2002، و2005م، انقلبت الصورة رأساً على عقب حيث عمل مجتمع جنوب كردفان على تجديد خلاياه، ولم يعد أحد يسمع

صوت السلاح، إلا ما ندر، وأضحت المدن أكثر أمناً، وما عاد المواطن قلقاً بسبب الأمن كما كان في السابق، ولم يستمر التعويل على الإثنية بصورة حادة، وهذه هي من أهم نتائج اتفاقيات السلام التي استحسنها السكان بالولاية وإن كانت بؤادر الحرب التي بدأتها الحركة الشعبية في مدينة كادوقلي تحديداً بعد الانتخابات التي جرت في الولاية في شهر يونيو المنصرم 2011م ستظل لها انعكاساتها السلبية على الاستقرار في جبال الوبا تحديداً. ولكن إذا ما تم إشاعة ثقافة السلام نعتقد أن أهداف التنمية بالإمكان تحقيقها في الولاية إذا ما رسمت السياسات التنموية الجيدة، فالولاية كما ذكرنا سابقاً تحتاج إلى تنفيذ العديد من المشاريع، ومن دونها تظل عاجزة عن تلبية الاحتياجات الأساسية لسكانها. وبقيننا أن ذلك يمكن أن يتأتى إذا ما التزمت حكومة الوحدة الوطنية بإنفاذ ما اتفق عليه لتوطين السلام وتحقيق التنمية المستدامة بين جميع محليات الولاية بعد الإضافات التي أعلنت فالمحليات الجديدة التي ضُمَّت للولاية نتيجة لتدوير ولاية غرب كردفان تحتاج كذلك للمزيد من الجهود لخلق التوازن التنموي بينها ونظيراتها في ولاية جنوب كردفان بوضعها القديم، ولعل ذلك يمكن أن يتم من خلال تنفيذ مشروعات محددة، يمكن أن نذكر أهمها في الآتي:

يعاني السكان في الولاية من الحصول على مياه الشرب النقية، فمعظمهم يعتمدون على مياه الحفائر التي يتم تخزينها بعد فصل الخريف. "المياه الموجودة غير كافية ويوجد صراع حول موارد المياه بين المزارعين والرعاة"⁽³⁴⁾. ولهذا هناك ضرورة لإقامة المزيد من الحفائر والمضخات لحل مشكلة مياه الشرب. وسعيًا لفك الاشتباكات التي عادة تحدث بين الرعاة والمزارعين حول مصادر المياه خاصة وأن الولاية تتمتع بثروة حيوانية كبيرة آخذة في الزيادة - كما أسلفنا - يمكن إنشاء حفائر كبيرة بالقرب من تواجد الثروة الحيوانية لتخزين المياه في فصل الخريف.

وأيضاً فإن إنشاء العديد من خزانات المياه في المناطق ذات التربة الصخرية تساعد في حل مشكلة الرعاة "إن عمل حفائر وسدود بعيداً عن الزراعة يمكن أن يحل مشكلة المياه للرعاة"⁽³⁵⁾.

ولقد بذلت جهود مقدرة بعد العام 2005م لحل هذه المشكلة أو على الأقل التخفيف من معاناة إنسان جنوب كردفان وبخاصة في منطقة جبال النوبة التي أنهكتها الحرب. وفي هذا الصدد كمثال صرح معتمد محلية الدنج بقوله " نستطيع أن نقول إننا قد حسمنا مشكلة العطش التاريخية وأصبحنا ننعيم في الريف لأول مرة منذ الاستقلال بالمياه الوفيرة بنسبة 80% من المشروعات القائمة"⁽³⁶⁾. فمثل هذه التصريحات تفتقر إلى الدقة المطلوبة، فلم يصل حل مشكلة المياه في تلك المنطقة بذات النسبة العالية المذكورة، فماذا يا ترى الحال كذلك في بقية محليات الولاية؟. إن مشكلة المياه - في تقديرنا - لم تحل بعد بنسبة معقولة بل تحتاج لمزيد من الجهد من خلال توفير التمويل اللازم، ووفقاً لخطط وبرامج ومشروعات في إطار استراتيجيات محددة سوف تمكن من التغلب على هذه المشكلة.

إن الاهتمام بالبنية التحتية كمشروع يأتي ضمن أهم أولويات التنمية في الولاية على المدى المتوسط . فالولاية ينبغي عليها وضع برامج العمل في أطر زمنية محددة، مع مراعاة جذب التمويل اللازم من الحكومة الاتحادية والهيئات الخارجية بل القروض عبر الحكومة الاتحادية من مؤسسات البنك الدولي، لإنشاء بنية تحتية جديدة وبخاصة استكمال سفلتة الطرق وتعبيدها وربط المحليات بعضها ببعض من خلال إصلاح الطرق الفرعية لخدمة قضايا الأمن والتنمية والسلام. وفي هذا الإطار هنالك ضرورة لأن تؤخذ في الاعتبار الأسبقيات حسب الحاجات الخدمية التنموية مع ضرورة توسيع (مواعين) الموارد المالية ورفع معدلات الإنتاج، للمساهمة الولاية في تعبيد الطرق التي تربط المدن بعضها ببعض على النحو

التالي: هيبلا - الدلنج، الدلنج - سلارا، الدلنج - الفرشاية، أم بريميبيطه - رشاد، رشاد - أبو كرشول، العباسية - وكرة - الترتير، تالودي - الليري، والبرام - طروجي.

ومن خلال دراستنا الميدانية لبعض مدن الولاية : كادوقلي ، الدلنج ، الفولة ، وغيرها من القرى في غرب ووسط وشرق الولاية تبين لنا أن الولاية تعاني من الضعف الشديد جداً في البنيات الأساسية. كما أن التنقل بين مدن الولاية المختلفة في فصل الخريف أمراً بالغ الصعوبة. فمحلية تالودي، التي كانت يوماً من الأيام عاصمة لجبال النوبة - كما أشرنا سابقاً - تتقطع تماماً عن بقية المناطق المجاورة لها في فصل الخريف بسبب طبيعة أرضها الطينية.

إذن كيف يمكننا تصور الحركة التجارية والنشاط التجاري في ظل هذه الظروف التي تعيشها الولاية في فصل الخريف؟! بالطبع فإن مشكلة الطرق لها آثارها السلبية على مجريات الحياة في الولاية، ومن هنا يأتي دور الحكومة الاتحادية، وضرورة العمل بجدية من أجل حل المشكلة، وبالتالي تحقيق العديد من الأهداف منها انسياب الحركة التجارية بسلاسة بين جميع المحليات في الولاية، مما ينعش النشاط الاقتصادي على المستوى المحلي ويساعد في تفعيل العملية التنموية بالأساس، والتي دون توفر البنيات الأساسية من الصعوبة بمكان أن تتحقق إدارة تنمية فاعلة في ظل الواقع المائل الآن.

من جانب آخر فإن التوسعة في مجال الزراعة الآلية وزراعة الخضر والفاكهة، يمكن أن تتم في إطار الاهتمام بالحزم التقنية في مجال إنتاج الحبوب والبستنة. فالولاية تزخر بإنتاج الحبوب المتنوعة التالية: الذرة، الدخن، الذرة الشامي، السمسم، الفول السوداني، اللوبيا، الكركدي، والقوار. وبجانب التركيز على

المساحات المزروعة في الولاية بهذه الحبوب في القطاعين الآلي والتقليدي. مع أهمية التوسعة في المحاصيل البستانية.

إن حيازات الأراضي تتسم بالتجزئة مما يعني أن المزارعين يستهلكون وقتاً طويلاً في التنقل بين منازلهم ومناطق زراعتهم المختلفة. ولا يعتبر استخدام الآليات الزراعية الحديثة فعالاً في مزرعة صغيرة منفردة لكن الفائدة في زراعة قطع أراضٍ صغيرة هو التقليل من المخاطر التي قد تتجم عن فشل بعض المحاصيل خلال موسم زراعي واحد.

ونجد كذلك أن النوبة يمارسون نوعاً من الدورة الزراعية المتنقلة؛ وفيها تزرع الأرض بأنواع مختارة من المحاصيل حتى تستجد الحالة للانتقال إلى أرض بكر جديدة. ونتيجة لذلك فإن الطلب الدائم على أراضٍ جديدة يعتبر جزءاً أصيلاً من دورة النظام الزراعي. إن هذا الطلب والاستخدام التعاقبي بترك الأرض المستهلكة كي تستعيد خصوبتها يجد سنده في القوانين التقليدية لاستخدام الأرض عند النوبة. ففي كل منطقة يميز النوبة بين ثلاثة أنواع من الأراضي :

- الأرض المملوكة على أساس فردي.

. الأرض غير المزروعة التي تمتلكها القرية.

. الأرض البور الشاغرة التي لا يمتلكها أحد. ومن حق أي فرد (عادة الذكور)

من أفراد مجتمع القرية التصرف في الأرض التي تملكها الجماعة؛ وعلى كل فرد (كراً كان أم أنثى) كي يستحق ملكية (حكر) ما، أن ينظفها ثم يزرعها. " (37)

وتمثل الثروة الحيوانية في الولاية حوالي 4.8% من مجموع الثروة الحيوانية

في السودان كما هو موضح في الجدول رقم (2) في الملاحق . و " إذا قارنا ما تنتجه البقرة المحلية بالبقرة الفريزيان من ألبان فالفرق شاسع جداً في كمية اللبن، لذلك فالبديل هو التحسين " (38). وفي هذا الخصوص، ولكي تتحقق إدارة تنمية

جيدة في مجال الثروة الحيوانية حتى يكون عائدها مجزياً من خلال تنفيذ مشروع كبير يعنى بهذه الثروة الضخمة وتطويرها ، نرى ضرورة عمل الآتي :

- تأهيل المحاجر البيطرية، وإنفاد مشروع تحسين الماشية وحفظ المكونات الوراثية.

- شراء وحدات بيطرية متحركة، وتوزيعها على جميع محليات ولاية جنوب كردفان.

- فتح المسارات لاسيما بين ولايتي شمال وجنوب كردفان بجانب المسارات العابرة.

- تمويل إدخال الحيوان في الدورة الزراعية عن طريق البنك الزراعي و بنك الادخار.

- تشجيع الاستثمار في الإنتاج الحيواني بغرض الصادر.

- إنشاء وتأهيل مسلخ بمواصفات عالمية في العاصمة كادقلي أو الفولة لاستهداف تصدير اللحوم إلى الدول العربية وغيرها.

- تأسيس معمل متكامل لضبط الجودة الشاملة.

6. السلام والتصالح الاجتماعي.

إن مسألة التعايش السلمي وتوطين ثقافة السلام لاسيما بين أبناء الولاية أنفسهم هي التحدي الأهم أمام إدارة التنمية في الولاية. وهناك أهمية قصوى تستدعي قيادة حراك مكثف لإحياء الموثيق في التعايش السلمي الذي كان سائداً قبل الحرب بهدف إحداث الاستقرار السياسي في الولاية.⁽³⁹⁾

"إننا نرى أن بحث مسألة التعايش السلمي بين أبناء الإقليم مسألة ذات أهمية قصوى لا يمكن للإقليم أن يستقر بدونها، وأول خطوة في مسألة التعايش السلمي نطالب باعتراف الحركة الشعبية بتجاوزاتها الأمنية ضد القبائل العربية في المنطقة. ومن خلال بحث التعايش السلمي يمكننا بحث ملف الضحايا والثروات

المنهوية، وبذلك نرمي إلى توسيع سلام نيفاشا، ليكون سلاماً حقيقياً على مستوى الريف ويشمل القبائل والأسر التي مستها الحرب في فلذة أكبادهما ويعالج جراحات المواطن والإقليم بصورة أشمل⁽⁴⁰⁾. إن السلام الذي تحقق بقدر كبير في الولاية لم يتأت إلا بإرادة قوية من أطراف النزاع، ولذا لا بد من المحافظة عليه، وذلك بتوطئه بين مواطني الولاية من خلال تعزيزه وسط سكان الولاية التي عانت كثيراً ولفترة قاربت العقدين من الزمان من الحرب والقتال. ونعتقد أن ثقافة السلام في الآونة الأخيرة قد صارت قضية جوهرية في مختلف مسارات الولاية بل أضحت في مقدمة اهتمامات الجميع، أو هكذا يتوجب أن تكون. ومن الأهمية بمكان أن يتم الاستعانة بآليات مناسبة لنشر المزيد من ثقافة السلام والعمل الجاد لتنفيذ المشروعات التنموية الجاذبة وفقاً لأولويات كل محلية أو منطقة في الولاية.

ولعل إشاعة السلام وحل قضية العائدين إلى الديار القديمة تمثل ركناً أساسياً في الولاية، وبالتالي فإن حكومة الولاية عليها حمل رسالة التغيير نحو الأفضل واستغلال الموارد المتاحة لاسيما نصيب الولاية من إيرادات البترول والبالغة 2% واستغلالها بصورة مثلى لتنفيذ مشروعات تنموية طموحة بغرض إشباع حاجيات إنسان الولاية ما أمكن من خلال تحقيق التنمية المطلوبة، للمساهمة الفاعلة في عملية تحقيق السلام المستدام في الولاية.

7. خاتمة:

ختاماً، أن الأوان للتفكير الجاد من أجل استغلال ثروات ولاية جنوب كردفان المتعددة والمتنوعة والاهتمام بالقطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني كما أوضحت الورقة، بجانب العمل على جذب الاستثمارات الخارجية والتكنولوجية التي يمكن أن تساعد في استخراج البترول والمعادن النفيسة التي تزخر بها الولاية

كالفوسفات وغيره - كما ذكرنا في متن هذا الورقة - لتحقيق الأهداف التنموية في الولاية.

فإنسان ولاية جنوب كردفان - وبخاصة منطقة جبال النوبة - عانى كثيراً من جراء الحرب التي عطلت التنمية في ظل واقع يفتقد إلى البنيات الأساسية كما وضح من النتائج السلبية التي توصلت إليها الورقة. فالكثيرون في الولاية فقدوا الأنفس العزيزة والزرع والضرع، والكثيرون كذلك هجروا قراهم - بفعل الحرب - إلى ولايات السودان المختلفة، وبخاصة العاصمة الخرطوم التي استوطنت فيها مجموعات كبيرة جداً من أبناء ولاية جنوب كردفان لاسيما أبناء النوبة. ولذلك فإن عملية إنفاذ إدارة تنمية فاعلة في الولاية ترتب الأولويات حسب احتياجات كل محلية، باتت ضرورة قصوى تستوجب أن تعيها الحكومات المحلية وحكومة ولاية جنوب كردفان لإشاعة الاستقرار، هذا ما تم التوصل إليه من خلال التحليل العلمي الذي أجريناه في هذا الورقة.

كمأن عملية إحداث تنمية خلاقية تحتاج إلى إرادة وطنية وسياسية في أن واحد لإزالة المعوقات التي تعترض طريقها. وبقيتنا أن التحديات يمكن التغلب عليها إذا ما نفذت المشروعات التنموية التي حددناها في إطار إدارة تنمية خلاقية. وسوف يساعد ذلك بقدر كبير في عملية الاستقرار السياسي في الولاية، وبذلك فإن الغبن الاجتماعي سيتبدد؛ وسيتوافق ويترابط النسيج الاجتماعي في الولاية، انطلاقاً من أرضية متينة وأساس قويم في ظل نظام فيدرالي حقيقي يتجاوز التحديات ويصل إلى أهدافه المرسومة، محققاً بذلك الكثير من المشروعات التنموية.

المراجع والمصادر:

1. رئاسة الجمهورية، ديوان الحكم الاتحادي، الصندوق القومي لدعم الولايات، الموسوعة الولائية للتخطيط والتنمية، ولاية جنوب كردفان، أغسطس 1999م، ص2.
2. وزارة الحكومة المحلية، نبذة تعريفية عن مديرية جنوب كردفان، 1974، ص8.

3. د. محمد سليمان محمد، *السودان حروب الموارد والهوية*، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، 2006م، ص240.
4. ابن عمر عمر عبيد الله، *لمحات من انتشار الإسلام في جنوب كردفان (بالسودان)*، بدون مكان نشر، 2000م ص 12.
5. عثمان أبو نائب، *العلاقات التاريخية بين الدينكا والمسيرية في منطقة أبيي 1789-* 1997م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، 1999م، ص58.
6. عيسى أبكر وآخرون، *جبال النوبة : بين طموح السياسة وضياع الفقراء* ، بدون مكان نشر ، 2006م، ص14-15.
7. د. محمد سعيد القدال، *تاريخ السودان الحديث 1820-1955*،
8. محمد هارون كافي، *نزاع السودان* ، مطبعة أرو ، الخرطوم ، فبراير 1999م، ص73.
9. رئاسة الجمهورية ، *ديوان الحكم الاتحادي ، دليل الحكم الاتحادي ، الفصل الثاني ، الولايات ، قسمة السودان إلى ولايات ، الطبعة الثانية، ديسمبر، 1995م.*
10. دستور السودان لسنة 1998م ، الباب السادس ، 1998م.
11. ديوان الحكم الاتحادي، *تقرير أداء حكومة جنوب كردفان في الفترة من يناير 1998م - سبتمبر 1998م ، 1999م.*
12. المصدر نفسه، ص 26.
13. عيسى أبكر وآخرون، *جبال النوبة بين طموح السياسة وضياع الفقراء* ، بدون مكان نشر ، 2006م، ص16.
14. عمر سليمان، *والي ولاية جنوب كردفان ، لقاء في الفضائية السودانية ، يوم الأحد الموافق 2008/7/3م.*
15. دستور جمهورية السودان لسنة 1998م، الباب السادس، المادة 106.
16. اتفاقية السلام الشامل بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان / الجيش الشعبي لتحرير السودان ، نيروبي ، كينيا ، 9 يناير 2005م.
17. ولاية جنوب كردفان، *تقرير الولاية للعام 2006م*، المقدم أما مجلس الوزراء الإتحادي، 2007م.

18. المصدر نفسه.
19. IFAD,2006 .P:7.
20. World Bank, 2007c. p.15
21. د. محمد سليمان محمد، السودان: حروب الموارد والهوية، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، 2006م، ص 209.
22. اتفاقية السلام الشامل ، مصدر سبق ذكره ، ص38.(النسخة العربية).
23. نفس المصدر ص90.
24. الدستور القومي السوداني لسنة 1998م، الفصل الثالث ، المادة 116.
25. مقابلة مع د. أرياب إسماعيل، عميد كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية الأسبق، جامعة الخرطوم، وأحد قيادات أبناء جبال النوبة، بمكتبه بقسم الاقتصاد القياسي والإحصاء الاجتماعي، جامعة الخرطوم في يوم الأحد الموافق 2009/3/29م.
26. مقابلة مع الأستاذ. عيسى أبكر ، مركز دراسات السلام والتنمية بالدلنج ، في يوم 2008/8/27م.
27. لمزيد من التفاصيل حول هذا الأمر، انظر برتوكول جنوب كردفان والنيل الأزرق ، اتفاقية السلام الشامل الموقعة بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان، في نيفاشا، بكينيا، في 9 يناير، 2005م.
28. بروفيسر. عثمان إبراهيم السيد، اقتصاديات المشروع: نظرة شاملة، مصدر سبق ذكره، ص78.
29. المصدر نفسه، ص79.
30. بروفيسر /عثمان إبراهيم السيد ،مصدر سبق ذكره ، ص18
31. د.حامد البشير، جنوب كردفان تحتضر: بين فاشية الدولة وغفلة النخبة المحلية، مصدر سابق.
32. المصدر نفسه.
33. المصدر نفسه.

- حسن حامد مشيكة
إدارة التنمية في جنوب كردفان
34. مقابلة مع، محمد نصر محمد صالح ، رئيس اتحاد الرعاة بولاية جنوب كردفان، بمنزله بمدينة كادوقلي ، بتاريخ 29 / 8 / 2008م.
35. مقابلة مع العمدة موسى الزبير موسى الأعيسر ، عمدة كيقا جرو بمحلية الريف الشرقي ، جبال النوبة ، بتاريخ 28 / 8 / 2008م.
36. حوار مع معتمد محلية الدلنج ، صحيفة آخر لحظة ، العدد (750) بتاريخ 30 أغسطس 2008م.
37. محمد سليمان محمد، مصدر سبق ذكره ، ص 209 - ص 210.
38. مقابلة مع عيسى أبكر ، مصدر سبق ذكره.
39. مقابلة مع د. أرياب إسماعيل ، عميد كلية الدراسات الاقتصادية الأسبق ، جامعة الخرطوم، وأحد قيادات أبناء جبال النوبة، بمكتبه بقسم الاقتصاد القياسي والإحصاء الاجتماعي،
40. بريمة محمد آدم، جنوب كردفان : القبائل العربية والنوبة أصدقاء أم فرقاء ، مقال منشور في منتدى الجامعات السودانية . 2/9/2004م.

الملاحق

ملحق رقم (1) الأراضي الخصبة (بالفدان) في ولاية جنوب كردفان العام 1999م.

المجموع	الأراضي غير المستقلة	أراض تقليدية مستقلة	أراض آلية مستقلة	المحلية
633.800	500.000	4.800	129.000	كادوقلي
2.163.500	1.200.000	200.000	763.500	الدلنج
1.695.000	900.000	129.000	666.000	الرشاد
4.776.000	2.500.000	715.000	1.561.000	أبوجيبهه
2.091.500	1.800.000	40.000	251.500	تلودي
11.359.800	6.900.000	1.088.800	3.371.000	المجموع

حواصنه إفریقیة

ملحق رقم (2) يوضح الثروة الحيوانية المملوكة للسكان في جنوب كردفان
(للرأس الحي) العام 2006م

المجموع	الجمال	الماعز	الضأن	الأبقار	
6.696.297	207.162	1.859.886	2.030.717	2.598.531	جنوب كردفان
138.340.000	4.078.000	42.756.000	50.390.000	41.116.000	السودان
%4.8	5	%4.4	4	%6.3	النسبة

المصدر : جمهورية السودان، وزارة الثروة الحيوانية والسمكية الاتحادية ، 2006م

ملحق رقم (3) إيرادات الولاية حسب دستور جمهورية السودان الانتقالي لسنة 2005م

أراضي الولاية والضرائب والعوائد على الممتلكات.

رسوم خدمات الولاية.

التراخيص.

ضريبة الدخل الشخصي للولاية.

رسوم السياحة.

نصيب الولاية من عائدات الموارد الطبيعية .

مشاريع الحكومة الولائية.

رسوم الدمغة.

الضرائب الزراعية الولائية

القروض والاستدانة وفقاً لإطار سياسة الاقتصاد الكلي القومية.

رسوم الإنتاج.

رسوم تجارة الحدود أو الجباية.

ضرائب ولأينية أخرى لا تتعارض مع الضرائب القومية .

المنح والمساعدات الخارجية من خلال الحكومة القومية.

ملحق رقم (4) إيرادات الولاية حسب دستور جمهورية السودان للعام 1998م
ضريبة أرباح الأعمال على أن يخصص منها للمحليات نسبة بقانون اتحادي.
رسوم إنتاج الصناعات الولاية.
عائدات التراخيص الولاية.
الضرائب والرسوم الولاية.
أرباح المشاريع الولاية.
المنح والقروض والتسهيلات الائتمانية الداخلية.